السلطان عبد الحميد الثاني

(١٨٧٦-١٨٧٨م)

شهاب زيد علي عشر

الإصلاحات الدستورية العثمانية

(١٨٧٦-١٨٧٨م)

بقلم :

نشوان زيد علي عنتر

٢٠٠٦م

الإهداء :

إلـــى الحضـــارة العثمانيـــة العظيمـــة التـــي آثـــرت الحضـــارة الإســـلامية بما لديها من جديد .

المؤلف .....

المـــحـــتوى

المقدمة	٣
المبحـــث الأول : ظـــروف الدولـــة العثمانيـــة مـــا قبـــل السلطان عبد الحميد الثاني	٤
المبحـــث الثـــاني : الإرهاصـــات الأولـــى للإصـــلاحات الدستورية	٦
المبحـــث الثالـــث : الإصـــلاحات الدســـتورية و دور مدحت باشا فيها	١١
أ- إعلان الدستور	١٢
ب- إنشاء البرلمان	١٣
المبحـــث الرابـــع : الحـــرب الروســـية – التركيـــة و حـــل البرلمان (١٨٧٧ – ١٨٧٨م)	١٥
الخاتمة	٢٠
قائمة الكتب	٢٢

المـــقدمـــــة

قبل أن أختار هذا العنوان لبحثي الذي بصدده حاليا بحثت في العديد من العناوين البارزة في تاريخ الدولة العثمانية التي تستحق الإهتمام أكثر منه كما و نوعا من ناحية المصادر و أهميتها التاريخية لدى معظم المؤرخين ، لكن دوافعي الأساسية لإختياره كموضوع بحث هو ذاك التساؤل الحائر عن شخصية عبد الحميد الثاني و أعماله و إصلاحاته داخل الدولة العثمانية و لاسيما إصلاحاته الدستورية التي إختلف عليها المسلمين عربا كانوا أم أتراكا على مبررات تلكم الإصلاحات السالفة الذكر ، هل هي من أجل إقامة دولة مؤسسات ديمقراطية في الدولة العثمانية ؟ هل سعى عبد الحميد لإستخدامها بغرض توحيد الشعوب العثمانية تحت راية السلطان العثماني ؟ هل كان عبد الحميد ديكتاتور ؟ ..... و غيرها من الأسئلة من الكثيرة التي حولت المؤرخين المسلمين إلى فريقين متضادين بخصوص ما سبق ، فريق يعتبره ديكتاتورا إستخدم الإصلاحات الدستورية لأغراض سياسية بحتة فرضتها المخاطر المهددة لوجود الدولة و يعتبر هذا الفريق من المؤرخين الصدر الأعظم مدحت باشا هو المؤسس الحقيقي للإصلاحات الدستورية ، أما الفريق الآخر فيرى السلطان عبد الحميد هو مؤسس الدستور و إنشاء أول برلمان عثماني في تاريخ الدولة العلية و كان رجلا ديمقراطيا يتقبل أراء المخالفين له بصدر رحب لكن مدحت باشا حاول إستغلال تلكم الإنجازات الديمقراطية على حد تعبيرهم للإطاحة بالسلطان ، فالأول من وجهة نظرهم من المؤسسين الأوائل لجمعية الإتحاد و الترقي أو تركيا الفتاة التي أطاحت تماما بالأخير عبر الإنقلاب الدستوري عام

١٩٠٨م ، و كلا الفريقين إتصفت آرائهم بالتحيز و عدم الحيادية لإنطلاقهما من مفاهيم دينية و قومية و شخصية بعيدة عن الأمانة العلمية ، و لذا حاولت الإجابة عن هذه التساؤلات التي أرهقت أبناء جيلي مرارا و تكرارا و أدخلتهم في صراعات فكرية و أيدلوجية عقيمة أفرزتها الأزمات السياسية التي تعانيها الأمة الإسلامية اليوم جعلتهم يخوضون فيها على حساب آمالهم و تطلعاتهم و طموحاتهم المستقبلية الخاصة قدر المستطاع من خلال بحثي هذا الذي قسمته إلى أربعة مباحث رئيسية ، فالمبحث الأول (ظروف الدولة العثمانية ما قبل السلطان عبدالحميد الثاني) يتناول الوضع السياسي للدولة العثمانية في الداخل و الخارج قبل تربع السلطان عبدالحميد الثاني العرش عام ١٨٧٦م ، أما المبحث الثاني (الأرهاصات الأولى للإصلاحات الدستورية) فيتحدث عن المؤسسين الأوائل للإصلاحات الدستورية ، و المبحث الثالث (الإصلاحات الدستورية و دور مدحت باشا فيها) فيتناول مسيرة الإصلاحات الدستورية منذ إقرارها عام ١٨٧٦م حتى إلغائها عام ١٨٧٨م حيث ينقسم إلى قسمين : القسم الأول إعلان الدستور و القسم الثاني إنشاء البرلمان ، أما المبحث الرابع (الحرب الروسية – التركية و حل البرلمان (١٨٧٧–١٨٧٨م) فيتحدث عن الصراع الدائر بين السلطان عبدالحميد الثاني و رئيس وزرائه مدحت باشا الذي أثر سلبا على النهضة الديمقراطية العثمانية و تسبب في هزيمة الأتراك العثمانيين أمام الروس للمرة الثالثة عام١٨٧٨م .

و بعد هذا العرض الموجز لهذا البحث المهم أرجو من الله التوفيق و العون بعدما واجهت صعوبات جمة في جمع مصادر البحث المزمع كتابته بسبب إختفاء بعضا منها في المكتبات التي ذهبت إليها ، و البعض الآخر ليس لديه معلومات تفصيلية عن

الموضوع مما دفعني إلى المحاولة في إستخراج القليل منها علها تفيدني في معرفة شئ جديد عن تلك المرحلة قد نسيته .

المبحث الأول
ظروف الدولة العثمانية ما قبل السلطان عبدالحميد الثاني

كانت الظروف و الدلائل الداخلية و الخارجية ما قبل عام ١٨٧٦م تشير إلى أن السوس قد نخر في عظام الدولة العثمانية ليكون سقوطها التام هو مصير اللاحق لا محالة ، فبالرغم من قيام السلاطين العثمانيين (١٨٣٩ – ١٨٧٦م) بإجراء العديد من الإصلاحات الجذرية الشاملة لأجهزة الدولة بما فيها الجيش النظامي و إصدار العديد من القوانين التي تنظم علاقاتها مع سكان الولايات العثمانية و رعايا الدول الأجنبية إضافة إلى تنظيم مؤسسات الحكم الدستورية كخط كلخانة ١٨٣٩م و قانون الولايات ١٨٦٤م إلا أنها أضحت مجرد جراحة تجميلية لجسد الدولة المترهل منذ قرون طوال دون أن يصيب جوهرها المريض .

و رغم أن منشور هذه القوانين أعلن مبدأ المساواة بين جميع الطوائف و الملل الدينية[١]، إلا أنه أبقى الوظائف العامة (و لا سيما الإدارية و القضائية منها) بيد المسلمين دون المسيحيين و اليهود و فرض التجنيد الإلزامي على الأول و إعفاء عن الأخير مقابل دفع الجزية ما أحدث إختلالا في نظام العلاقات بين الطوائف و الملل و أدى إلى تفجر

[١] الزيدي ، مفيد : موسوعة العالم الإسلامي ، ص ٢٥٣ .

النزاعات العرقية و الطائفية في أرجاء الدولة العلية كما حدث في لبنان عام ١٨٦٠م على سبيل المثال [٢].

كما أن المجالس المحلية لهذه الولايات كان يتم إختيار أعضائها بالتعيين من قبل السلطان و بموافقة الصدر الأعظم[٣] و أغلبهم كانوا مسلمين و من أسر إقطاعية لها زعاماتها في مناطقها رغم تصريح قانون الولايات ١٨٦٤م بإلغائها ، إلى جانب القبائل البدوية الممتدة على طول وادي الأردن و الخاضعة إسميا للعثمانيين في ذلك الوقت[٤] و تقوم بالهجوم على جنودهم النظاميين هناك .

كما أدت مواد خط كلخانة ١٨٣٩م المتعلقة بمؤسسات الحكم إلى المزيد من القيود على السلطان و إعطاء صلاحيات أوسع للصدر الأعظم توازي صلاحيات رئيس الوزراء البريطاني آنذاك ، فشملت إدارة أجهزة الدولة (و من بينها الجيش و القضاء) و الولايات و السياسة الخارجية و إبرام المعاهدات و وصلت إلى حد خلع السلطان رغم مكانته السياسية و الدينية كخليفة المسلمين و أمير للمؤمنين ، و من أجل الحفاظ على تلكم المكاسب الدستورية كانوا يخلعونهم لحجج واهية مثلما فعل الصدر الأعظم محمد راشد باشا عندما خلع السلطان عبدالعزيز بحجة إسرافه بالمال العام لهذا السبب إنتحر رغم أن قاتل محمد راشد باشا حسن بك قبيل شنقه بدقائق إعترف بأن القتيل أوعز إليه بقتل السلطان بسبب تدخله في الأمور العسكرية و رفضه لوجود ما يسمى (مجلس الشورى العسكري) داخل الجيش[٥] ، و مما جعل مؤسسة الصدارة العظمى

---

[٢] انيس ، محمد : الدولة العثمانية و الشرق العربي ، ص ٢١٨ .

[٣] رئيس الوزراء العثماني (المؤلف) .

[٤] الموسوعة الفلسطينية ، ٢ج . ص ٨٦٢ .

[٥] المحامي : الدولة العلية . ص٣٢٣ .

تتصرف كمركز قوة غياب الإنكشارية و الحاشية من الحكم على السلطان محمود الثاني عام ١٨٤٠م لتحل محلهما و تستعيد مكانتها الأساسية في هرم السلطة ، إلا أنهم لم يستطيعوا حل الأزمات المستعصية التي كانت تمسك بخناق الدولة منذ أعوام طوال كالأزمة الاقتصادية التي إستفحل أمرها إثر حرب القرم بين تركيا و روسيا عام ١٨٥٦م حيث بلغت الديون المستحقة على الدولة العلية حوالي ٢,٥٢٨,٠١٠,٨٨٥ ليرة عثمانية ما يوازي ٧,٥٨٤,٠٣٩,٦٥٥ دولار امريكي و بالتالي أدت إلى إزدياد العجز في ميزانيتها العامة لتصبح على شفير الإفلاس[٦]، ففرضت المزيد من الضرائب على سكان الولايات ليتمخض عنه تفجر بعض الثورات فيها كأحداث ١٨٦٠م بلبنان و ثورة البوسنة و الهرسك في ١٨٧٦م و الثورات الشعبية في بلغاريا و ألبانيا من نفس العام حيث سرعان ما إستغلت الدول الاوروبية الكبرى ذلك الأمر لتبسط سيطرتها على ممتلكات الرجل المريض كما فعلت فرنسا عندما أرسلت قواتا عسكرية إلى بيروت و هددت روسيا بالتدخل في بلغاريا[٧] و البوسنة ما لم يسحب العثمانيون قواتهم من كليهما لتسفر هذه الأوضاع المزرية إلى توقيع إتفاقية معاهدة إسطنبول ١٨٧٦م التي أعطت بموجبها الدول الاوروبية الكبرى للعثمانيين فرصة تحسين وضع تلك الولايات إداريا و إقتصاديا مقابل إعطائهم المزيد من الإمتيازات القانونية ضعف ما أخذوه في معاهدتي ١٥٧٥م و ١٨٥٦م و تحديدا في ولايات مصر و الشام ليبدأوا من خلالها السيطرة على ممتلكات الدولة العثمانية تدريجيا بعد أن ضمنوا موطأ قدم لهم فيها[٨].

[٦] مذكرات عبد الحميد . ص١١ .

[٧] تمبرلي ، جرانت : اوروبا في القرنين التاسع عشر و العشرين . ص١٦– ١٨ .

[٨] المرجع نفسه . ص١٩ .

الإرهاصات الأولى للإصلاحات الدستورية و دور مدحت باشا فيها

عندما إعتلى السلطان عبدالحميد الثاني العرش يوم ١٨٧٦/٨/٣١م خلفا لأخيه مراد الخامس كان مدركا من قبل الظروف التي آلت إليه الدولة العثمانية من ضعف و تردي أصاب أركانها العتيدة التي باتت في طريقها للإنهيار و أيقن في نفسه أيضا مدى صعوبة المهمة التي يقوم فيها بإنقاذ ما تبقى من هيبة دولته العريقة ، فقرر إستخدام كافة الخطط و القوانين المستوردة لتنفيذ إصلاحات جذرية على مختلف الأصعدة شملت التعليم و الإقتصاد و الجيش و نظام الحكم الذي هو موضوع بحثنا الراهن .

و الإصلاحات الدستورية التي نادى بها السلطان عبدالحميد ليست جديدة على الدولة العثمانية و لا هو إبتكرها مع مدحت باشا بل هي إمتداد للتنظيمات الخيرية التي تمخضت عن خط كلخانة عام ١٨٣٩م[٩] ، كما أن شقيقه السلطان مراد الخامس هو أول من نادى بتلكم الإصلاحات السالفة الذكر حيث دعا إلى دستور للبلاد و مجلس شورى يشرف على تنفيذ بنوده[١٠]، إلا أن عبدالحميد يختلف عنه في هذا الموضوع قيامه بتطبيق تلكم الإصلاحات على أرض الواقع و إنشاء ما يشبه دولة المؤسسات في الدول الديمقراطية ، و لهذا الغرض إستعان بصديقه مدحت باشا الذي كان له الدور الأساسي في تنفيذها و هو إبن أحد القضاة الشرعيين الميسورين[١١] و أحد المتأثرين بمبادئ الثورة الفرنسية خلال دراسته الحقوق في باريس ليشكل مع زملاء دفعته تنظيما يجمعهم سماه

[٩] الزيدي : موسوعة العالم الإسلامي ، ص ٢٥٣ .

[١٠] المحامي : الدولة العلية . ص٣٢٤ .

[١١] الزركلي : الإعلام ، ٧ج . ص ١٩٥ .

العثمانيون الجدد (النواة الأولى لحزب تركيا الفتاة)[١٢]، فبعد عودته من باريس عام ١٨٦٢م تقلد العديد من المناصب في الدولة خلال عهد السلطان عبدالعزيز كان آخرها واليا للعراق عام ١٨٧٣م[١٣] و هذه الفترة قربته من عائلة السلطان عبدالعزيز و لاسيما إبن أخيه عبدالحميد الذي تولى عرش السلطنة في ١٨٧٦م ليقوم بتعيينه بعد شهر واحد صدرا أعظم خلفا لمحمد رشدي باشا سعيا وراء تحقيق مشروعه الإصلاحي الدستوري المذكور سلفا حيث من أهم أركانه الرئيسية الدستور و البرلمان .

أ – إعلان الدستور :

بعد تعيينه صدرا أعظم عام ١٨٧٦م قام مدحت باشا بإصدار أول دستور للدولة العثمانية في تاريخها منذ صدور التنظيمات الخيرية و خط كلخانة ١٨٣٩م و خط همايوني ١٨٥٦م يقر بين سطوره مبدأ فصل السلطات و تنظيم مؤسسات الحكم و الولايات و بفرمان سلطاني يؤيد ذلك و قد عرف بالقانون الأساسي حيث يتألف من ١٩ مادة معظمه مقتبس من الدستور الفرنسي لعام ١٨٠٤م ، و من أهم ما جاء فيه : ١– ضمان الحرية و المساواة لجميع رعايا الدولة ٢– حرية المطبوعات ٣– الإسلام الدين الرسمي ٤– التركية اللغة الرسمية ٥– فرض عقوبات على التعذيب و وسائله ٦– إستقلالية القضاء[١٤]..... الخ .

[١٢] الصلابي : الدولة العثمانية . ص ٤٠٢ .

[١٣] //.

[١٤] المحامي : الدولة العلية . ص ٣٢٩ .

و بالرغم من محاسنه الكثيرة فلديه بعض المساوئ كإعطاء السلطان صلاحيات توازي صلاحيات الصدر الأعظم مما يحدث صراعا حادا بين الإثنين [١٥].

ب – إنشاء البرلمان :

بما أن القانون الأساسي نص على وجود برلمان يمثل كافة طوائف و شعوب الإمبراطورية العثمانية أصدر مدحت باشا على أساسه قرارا بإنشاء مجلس المبعوثان[١٦](أول برلمان عثماني منتخب) ليحل محل مجلس الشورى الذي أنشأه مراد الخامس عام١٨٧٦م ، و في عام ١٨٧٧م إفتتحه السلطان عبد الحميد الثاني بمقره في سراي بشكتاش[١٧]، و حسب ما ذكره الدستور فإن المبعوثان هو مصدر السلطات و يتكون من مجلسين هما : ١– مجلس النواب و يتكون من ١١٩ عضوا – ٧١ من المسلمين و ٤٤ من المسيحيين و ٤ من اليهود يتم إختيارهم بالإنتخاب في إنتخابات مباشرة على مستوى الولايات ، ٢– مجلس الأعيان و يتكون من ٢٦ عضوا من بينهم ٢١ من المسلمين يتم إختيارهم بالتعيين من قبل السلطان[١٨]، و مدة عمل البرلمان ٤ سنوات يقوم خلالها بمنح الثقة للحكومة و محاسبة و مسألة الوزراء و التصديق على الميزانية و إستشارته في تعيين القضاة و الأمور الإدارية و قضايا الحرب و السلم[١٩].

[١٥] الصلابي : الدولة العثمانية . ص ٤٠٣ .

[١٦] تعني المندوبين باللغة التركية (المؤلف) .

[١٧] إحدى القصور السلطانية العثمانية القديمة منذ عهد السلطان محمود الثاني و تعني قصر بكداش بالتركية (المؤلف) .

[١٨] الصلابي : الدولة العثمانية . ص ٤٠٤ .

[١٩] المحامي : الدولة العلية . ص ٣٣ .

ج – الإصلاح الإداري للولايات :

لم يقدم مدحت باشا قانونا جديدا للولايات بل طبق قانون ١٨٦٧م و أدخل عليه العديد من التعديلات الدستورية و هي إقامة النظام اللامركزي حيث أصبحت بموجبه الولايات تدير نفسها دون الرجوع إلى المركز شريطة أن تدفع الضرائب للحكومة المركزية التي تتولى الدفاع عنها ضد أي خطر اجنبي ، و أن يكون للولاية مجلسها المحلي الخاص الذي يضم أعضاء من كافة الطوائف و الملل الدينية و يتم إختيارهم بالإنتخاب لا بالتعيين ، ينطبق الأمر ذاته على مجالس المتصرفيات و البلديات داخل الولاية ، فعلى سبيل المثال ، كانت متصرفية[٢٠] جبل لبنان تدير نفسها بمجلس منتخب مكون من أعضاء مسلمين دروز و مسيحيين موارنة و لا يستطيع المتصرف إتخاذ أي قرار ما إلا بمشورتهم[٢١]و دون الرجوع إلى الوالي إلا في حالة دفع الضريبة الإتحادية له ، فضلا عن إلغاء الإقطاعيات العسكرية أو الزراعية في الولايات إلا بأمر من السلطان ، القضاء على إستقلال بعض القبائل البدوية في فلسطين و إخضاعها لسيادة الدولة[٢٢]، فرض التجنيد الإجباري على المسيحيين إلى جانب المسلمين في الحالات الطارئة ، و هذه الإجراءات أدت إلى إنحسار الثورات في الولايات العثمانية إلى حد ما رغم أنهم أبقوا على وجود القوات العسكرية العثمانية مرابطة فيها .

---

[٢٠] وحدة إدارية عثمانية أكبر من القضاء و أصغر من الولاية يحكمها متصرف (المؤلف) .

[٢١] زيادة ، نقولا : لبنان من المتصرفية الى الجمهورية ، العدد ٥٢ . تاريخ العرب و العالم . بيروت ، ١٩٨٣م . ص٣٩ .

[٢٢] الموسوعة الفلسطينية ، ٢ج . ص٧٦٢ .

المبحث الثالث

الحرب الروسية – التركية و حل البرلمان (١٨٧٧ – ١٨٧٨م)

بالرغم من تطبيق هذه الإصلاحات الدستورية بتاريخ صدورها و إستقبلها سكان الولايات بالترحاب و الفرح الكبير مما يبشر بإنبلاج عصر جديد من الحرية لهم إلا أنها سرعان ما إنكشفت على حقيقتها مثل غيرها من الإصلاحات الإدارية العثمانية السابقة مجرد جراحة تجميلية للدولة و خاضعة خضوعا تاما لإرادة السلطان و مشيئته السامية فقط حيث ما لبث أن إنفجر الخلاف بين ركني الإصلاحات الدستورية الأساسيين : السلطان عبدالحميد الثاني و رئيس وزرائه مدحت باشا .

فمن جانب مدحت باشا كان يرفض مرارا و تكرارا خرق السلطان عبدالحميد الثاني المستمر للدستور القائم على النظام الديمقراطي البرلماني صراحة ، لكن إستغلال السلطان الثغرة الدستورية فيه عبر المادة التي تعطيه الحصانة لإقتراح المزيد من التعديلات لتقليص صلاحيات رئيس الوزراء لصالحه (ما أثار غضب الأول الذي إتهم السلطان بإستغلال حركة الإصلاحات لجعل السكان من مختلف الطوائف و الملل موحدين تحت راية عرشه العثماني بإعتباره خليفة المسلمين و حامي العقيدة الإسلامية من الكفار) و هذا ما يرفضه تماما جملة و تفصيلا حيث يعتبر من الشباب الأتراك المتأثر بالغرب و حضارته الصاعدة و فكره المستنير على حد تعبيره و لاسيما الفكر

الفرنسي النابع من ثورة ١٧٨٩م ، و كما ذكرنا سابقا فقد كون مع زملائه في الدراسة بباريس تنظيما سياسيا عرف بالعثمانيين الجدد و من مبادئه و قواعده المنهجية أن الدولة العثمانية دولة تركية اللسان قوامها العنصر التركماني لذا يحق لعناصره صنع القرار السياسي[٢٣] للدولة وحدهم دون مشاركة القوميات الأخرى التي تكتفي من وجهة نظرهم بإعطائها إعترافا إسميا بكيانها الإجتماعي و الثقافي و الديني فقط دون أن يحق لها التمتع بالحكم الذاتي و لا المشاركة في صنع القرار ، و يرون في الحرس القديم الذي يحكم الدولة العثمانية بأنه فاسد و عديم الكفاءة و ضعيف الشخصية و متخلف لم يستطع حسب إدعائه حماية الإسلام تحت راية الخليفة مقاومة الدول الاوروبية الكبيرة و إحتلالها أجزاء شاسعة من أراضيه العظمى بالمرة ، لذا يجب فصل الدين عن الدولة و الحد من سلطات السلطان لتتولى الحكومة تطوير البلاد إقتصاديا و عسكريا و سياسيا ضمن نظام ديمقراطي برلماني .

أما من جانب السلطان عبد الحميد الثاني فقد توجس خيفة من مدحت باشا منذ اللحظة الأولى ، فرغم صداقته الحميمة له إلا أنه لم يغفر له مشاركته في مؤامرة خلع و إغتيال عمه السلطان عبدالعزيز ١٨٧٦م (و ستظهر تلك النقطة خلال محاكمة مدحت باشا في ١٨٧٧م)[٢٤] مما جعله يسعى إلى تقييد و تقليص صلاحياته حتى لا يقوم بخلعه ، فضلا عن أنه من أنصار التيار التقليدي و المحافظ في أسلوب الحكم المتطابق مع ما سار عليه أجداده العثمانيين من تطبيقهم للشريعة الإسلامية المقننة [٢٥]، و حتى و لو

[٢٣] الصلابي : الدولة العثمانية . ص٤٠٢ .

[٢٤] المرجع نفسه . ص٤٠٣ .

[٢٥] لفظ يطلق على الشريعة الإسلامية التي توضع في قوانين يتم فيها تغيير أشكال الأحكام الشرعية دون المساس بمضامينها بما يتلاءم و تحولات الحياة اليومية ، على سبيل المثال يتم فيها تغيير عقوبة السرقة من قطع اليد إلى السجن لفترات

حللنا خطبته يوم الجمعة بخصوص إعلان الدستور فسنجد أنها متوافقة مع أحكام الشريعة ، أما بالنسبة لإنفتاحه على الحضارة الغربية فإنه لا يعدو مجرد إنفتاح على الجانب المادي منها فقط كالتطور الصناعي و العلمي و الإداري أما الفلسفي و الفكري فيرفضه رفضا باتا ، علاوة على سعيه الحثيث من وراء تلك الإصلاحات هو القضاء على الثورات و التمردات الإنفصالية تدريجيا داخل ولايات الدولة العثمانية و ربطها بالحكومة المركزية في إسطنبول أكثر من ذي قبل ، و عدم رغبته في عدم تأسيس دولة ديمقراطية متكاملة في بلاده هي أنها إمبراطورية واسعة متعددة الجنسيات و القوميات كإمبراطوريه النمسا أو إمبراطورية بريطانيا العظمى و ستدفعهم إلى الإنفصال و الإستقلال عن دولته بإسم الحرية و التعددية السياسية .

و سرعان ما إنفجر الخلاف بين الإثنين علنا عندما أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية في ١٨٧٧/٤/١٦م تحت ذريعة حماية رومانيا ضد أي هجوم عثماني محتمل[٢٦]، فأعلن الباب العالي[٢٧]على لسان وزير خارجيته صفوت باشا الحرب[٢٨] دون أن يستشير السلطان في ذلك بإعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة الذي كان رافضا لهذا القرار معتبرا إياه نوعا من التسرع[٢٩] و دون عرضه على البرلمان كما هو منصوص عليه في الدستور ، و قد علل مدحت باشا قراره إعلان الحرب على روسيا بأن الأخيرة رفضت مقررات مؤتمر إسطنبول جهارا في بداية ١٨٧٧م و بوقاحة دون أن تقيم أي

محددة من قبل القانون حسب نوع الجرم المرتكب لكن مضمون الحكم الشرعي لم يتغير و هو أن السارق يجب أن يعاقب (المؤلف) .

[٢٦] الصلابي : الدولة العثمانية . ص٤٠٢ .

[٢٧] تعني الحكومة العثمانية (المؤلف) .

[٢٨] //.

[٢٩] مذكرات عبدالحميد الثاني . ص١١.

إعتبار للدولة المضيفة مما أثار غضب الباب العالي دون أن يضع خطة عسكرية محكمة لمواجهة الأمر حيث أبقى على رديف باشا قائدا للقوات العثمانية المرابطة في الجبل الأسود قبل أن تتلقى بعد شهر العديد من الهزائم على يد الروس في تيرنوه و نيقولبلي فيتدخل السلطان على إثر ذلك بتعيينه محمد علي باشا قائدا أعلى للجيوش العثمانية في ١٨٧٧/٧/٢٢م[٣٠] و عثمان باشا عوضا عن رديف باشا و الذي إستطاع إيقاف الروس في بلفنه لعدة أشهر[٣١] و حقق على إثرها العديد من الإنتصارات الساحقة ضدهم دون أن توقف زحفهم الهادر نحو أبواب إسطنبول ذاتها بتواطؤ إنجليزي – فرنسي سافر لصالحهم ، ما أجبر السلطان عبدالحميد الثاني على رضوخه و قبوله بالصلح الذي فرضته روسيا في ١٨٧٨م وصولا بمعاهدة سان ستيفانو[٣٢]١٨٧٨م و برلين من نفس العام و اللتين فرضتا شروط مجحفة بحق الدولة العثمانية آنذاك[٣٣] ، و أمام هذا الوضع السيئ و العصيب هاجم السلطان مدحت باشا لتهوره و تسلطه بالحكم ، و بناء عليه أعلن حل البرلمان في ١٨٧٨/٢/٢٢م بتحريض من مستشاره أحمد عزت العابد و شيخ الإسلام[٣٤] أبو الهدى الصيادي (و هما عربيان من سوريا) لأنهما رأيا فيه إلغاء لدورهما في الحكم[٣٥]، كما قام أيضا بعزل مدحت باشا من رئاسة الحكومة في نفس العام ثم إحالته إلى المحاكمة بتهمة قتل السلطان عبدالعزيز في ١٨٨١م ليحكم عليه بالإعدام قبل أن يصدر السلطان عفوا عنه ، و على إثر المحاكمة المذكورة آنفا يقفل السلطان

[٣٠] المحامي : الدولة العلية . ص٣٥٣ .

[٣١] //.

[٣٢] إحدى ضواحي إسطنبول القريبة من الحدود التركية – البلغارية (المؤلف) .

[٣٣] تمبرلي : اوروبا في القرنين التاسع عشر و العشرين . ص٢٠.

[٣٤] لقب مفتي الدولة العثمانية (المؤلف) .

[٣٥] أنيس : الدولة العثمانية . ص٢٤٩.

عبدالحميد الثاني باب الإصلاحات نهائيا بتعطيل الدستور عام ١٨٨٩م منهيا أول حركة مؤسسات دستورية في تاريخ الخلافة الإسلامية حتى إجباره من قبل قادة الجيش العثماني المنتمين لحزب الإتحاد و الترقي بقيادة أنور باشا على إعادة العمل بها إثر نجاح إنقلابهم الدستوري ضده عام ١٩٠٨م و خلعه من العرش عام ١٩٠٩م[٣٦] .

[٣٦] السلطان عبدالحميد الثاني ، مذكراتي السياسية ، ص١١ .

الخاتمة

بعدما إستعرضنا كافة فصول بحثنا و المعلومات التي تحتويه عن الإصلاحات الدستورية في عهد السلطان عبدالحميد الثاني قد يرى القارئ من أول نظره إليه على إنه تكرار لنفس البحوث السابقة بذات الموضوع شكلا و مضمونا و لا يحوي أي جديد ، لكن من يمعن النظر فيه سيكتشف عن معلومات جديدة لم تتطرق له مثيلاته من البحوث السالفة الذكر تركزت في النقاط التالية :

١ – أن صاحب فكرة الإصلاحات الدستورية و إنشاء برلمان عثماني منتخب و دستور دائم للدولة هو السلطان مراد الخامس و ليس السلطان عبد الحميد الثاني و وزيره مدحت باشا ، و ذلك لميوله المنفتحة على أساليب الحكم الديمقراطية في اوروبا آنذاك .

٢ – السلطان عبدالحميد الثاني كان يسعى من وراء إقامة دولة مؤسسات دستورية تحسين علاقته بسكان الولايات العثمانية و تقوية ولاءهم بدولته تحت راية العرش العثماني و تحقيقا لمبدأ الجامعة الإسلامية الذي تبناه من قبل .

٣ – مدحت باشا كان يسعى من وراء الإصلاحات الدستورية تحويل الدولة العثمانية إلى دولة ديمقراطية برلمانية على الطراز الغربي الفرنسي حيث كان من المثقفين الشباب من الأتراك المتأثرين بالثورة الفرنسية و يعد من الآباء الروحيين لحزب تركيا الفتاة (الأب الروحي لحزب الإتحاد و الترقي) الذي تأسس على إثر تعطيل الدستور عام ١٨٨٩م .

٤– نص الدستور العثماني على دولة برلمانية شكلا لا مضمونا و أعطى الكثير من الصلاحيات للسلطان على حساب الصدر الأعظم .

٥– رغم إختلاف وجهتي النظر في الحكم بين عبدالحميد الثاني و مدحت باشا إلا أنهما عنصريان و يتفقان على سيطرة العرق التركماني في حكم الإمبراطورية العثمانية .

٦– أدى الإصلاح الإداري للولايات النابع من الإصلاحات الدستورية العثمانية إلى توقف الإضطرابات و إنتشار الأمن و تحسن معيشة السكان و لاسيما في الولايات العربية .

٧– وقوف مؤسسة مشيخة الإسلام ضد إنشاء برلمان و دستور لأنها رأت فيها تعد على صلاحياتها كسلطة تشريعية عليا .

٨– ألقت الخلافات بين السلطان عبدالحميد الثاني و الصدر الأعظم مدحت باشا بظلالها القاتمة على مؤسسة الجيش مما أثر عليها سلبا في الحرب الروسية – التركية .

قائمة الكتب

١– أنيس ، محمد : الدولة العثمانية و الشرق العربي . الأنجلو المصرية . القاهرة ، ١٩٨٤م .

٢– تمبرلي ، هارولد " جرانت ، ا . ج : اوروبا في القرنين التاسع عشر و العشرين ، ترجمة : محمد علي أبو درة و لويس إسكندر . دار سجل العرب . القاهرة ، ١٩٦٥م . ٢ج .

٣– الزركلي ، خيرالدين : الأعلام . العلم للملايين . بيروت ، ١٩٨٠م . ٨ج . ط ٦.

٤– زيادة ، نقولا : لبنان من المتصرفية إلى الجمهورية ، عدد ٥٢ . مجلة تاريخ العرب و العالم . بيروت ، ١٩٨٣م .

٥– الزيدي ، مفيد : موسوعة التاريخ الإسلامي . أسامة للنشر و التوزيع . عمان ، ٢٠٠٣م .

٦– عبدالعزيز ، عبدالحميد الثاني : مذكراتي السياسية ، ترجمة : محمد حرب . دار الرسالة . بيروت ، ١٩٧٧م .

٧– المحامي ، محمد فريد بك : الدولة العثمانية . دار الجيل . بيروت ، ١٩٧٧م .

٨– الموسوعة الفلسطينية : تحرير : مجموعة من المؤلفين الفلسطينيين (د . م) بيروت ، ١٩٩٠م . ٥ج .

طبعت في مطابع

صنعاء